تحليل

السلام والأمن

حوكمة إعادة الإعمار –الدروس المستفادة

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بدون التوصل إلى تسوية سياسية إسرائيلية فلسطينية مستدامة ووحدة فلسطينية، فإن جهود إعادة الإعمار في غزة سوف تكون عقيمة، حيث من المرجح أن يتكرر الصراع والدمار.

هناك حاجة إلى مؤسسة مهنية إحترافية غير سياسية على المستوى الوطني لقيادة وإدارة جهود الاستجابة للكوارث وإعادة الإعمار، مع مشاركة فعالة من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

إن آلية إعادة إعمار غزة الحالية، والتي تسيطر عليها إسرائيل بحكم الأمر الواقع، تعمل على شلل عملية إعادة الإعمار. إننا بحاجة إلى نظام جديد أكثر كفاءة لضمان إعادة الإعمار السريع والتخطيط الحضري المستدام.

مأمون بسيسو

أيار 2025

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

حوكمة إعادة الإعمار – الدروس المستفادة

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بدون حل سياسي مستدام لمستقبل غزة، فإن جهود إعادة الإعمار ستكون عقيمة، حيث سيتكرر الصراع والدمار. كما أن إعادة إعمار غزة تعتمد على التغلب على الانقسام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب أجندة وطنية موحدة لإقامة دولة مستقلة وديمقراطية.

يجب أن تقود مؤسسة مهنية على المستوى الوطني جهود إدارة الكوارث وإعادة الإعمار في غزة. وينبغي أن تكون هذه المؤسسة فنية، وخالية من الأجندات الحزبية، ومخولة بموجب القانون، وتضمن مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتعزيز الملكية والفعالية.

لقد أدت آلية إعادة إعمار غزة (GRM) إلى تأخير جهود إعادة الإعمار بشكل كبير، مما أدى إلى تفاقم معاناة غزة. ولتسريع إعادة الإعمار، هناك حاجة إلى آلية جديدة تسهل الدخول السريع للمواد والمعدات الثقيلة، وإشراك المقاولين الإقليميين والدوليين للتعامل مع حجم الدمار الهائل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز إعادة إعمار غزة على دمج المرونة والاستدامة في التخطيط الحضري والتنمية المستقبلية.

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

حوكمة إعادة الإعمار
–الدروس المستفادة

وجهات نظر فلسطينية
حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

1	السياق السياسي والأمني	2
2	حوكمة إعادة إعمار غزة بعد حرب 2014	4
3	3 التحديات والدروس المستفادة	6
4	4 الطريق إلى الأمام	8
5	الخاتمة	11
	مراجع	12

1
السياق السياسي والأمني

منذ 1967 وغزة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي وقد احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة عليها حتى بعد انسحابها الفعلي في 22 سبتمبر 2005. وبعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006، فرضت إسرائيل قيودًا على غزة. وفي خريف عام 2007، فرضت إسرائيل حصارًا غير قانوني على القطاع. ومنذ ذلك الحين، شهدت غزة سلسلة من الهجمات الإسرائيلية، مما أسفر عن دمار كبير وخسائر في الأرواح. وقد أدى الانقسام السياسي بين الفلسطينيين منذ الانتخابات الأخيرة في عام 2006 إلى تعقيد الوضع بشكل أكبر، وهو ما أثقل معاناة الناس في قطاع غزة.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي قبل 7 أكتوبر 2023

على مدى السنوات الأخيرة، تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة إلى حد كبير، حتى حذرت الأمم المتحدة (UN) من أن قطاع غزة لن يكون مكان صالح للعيش بحلول عام 2020 (UN 2012). كانت العوامل الرئيسية لهذا التدهور هي الحصار الطويل، والانقسام السياسي بين الفلسطينيين، والدمار الهائل الناجم عن أربع حروب وحلقات متكررة من العنف (2008 و2012 و2014 و2021). كان لهذه العوامل تأثير سلبي كبير على حياة الأشخاص الذين يعيشون في قطاع غزة. وفيما يلي ملخص للوضع في قطاع غزة قبل 7 أكتوبر 2023 (Besaiso 2023):

– يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث بلغت الكثافة السكانية 6,101 نسمة لكل كيلومتر مربع، أي أكثر من عشرة أضعاف الكثافة في الضفة الغربية. وفي المناطق الحضرية، ترتفع الكثافة إلى 13,789 نسمة لكل كيلومتر مربع. ويشكل اللاجئون نحو 66.1 في المائة من سكان قطاع غزة.

– ازداد الوضع في قطاع غزة تعقيداً بسبب النمو السكاني المستمر، والاستنزاف السريع للموارد، وانعدام السيطرة على الموارد، والحصار والانقسام المستمر منذ 17 عاماً، والسيطرة الإسرائيلية الشاملة على الحياة اليومية. ونتيجة لهذا، توقعت الأمم المتحدة أن يصبح قطاع غزة غير صالح للعيش بحلول عام 2020، وأن غزة كانت تسير من سيء إلى أسوأ في مسار من البؤس.

– كانت كافة مؤشرات الأوضاع المعيشية في قطاع غزة قاتمة، تعكس حالة من البؤس والفقر والضعف الشديد، حيث ارتفعت نسبة الفقر من 40 بالمائة عام 2005 إلى 56 بالمائة عام 2020، ووصل مستوى انعدام الأمن الغذائي إلى 64 بالمائة في غزة مقارنة بـ 9 بالمائة في الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة المواطنين المصنفين على أنهم في حاجة ماسة وشديدة إلى 77 بالمائة في قطاع غزة مقارنة بـ 23 بالمائة في الضفة الغربية. وبلغت نسبة المعرضين لمخاطر الصراع 60 بالمائة في غزة و40 بالمائة في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، يعتمد 80 بالمائة من سكان غزة على المساعدات الخارجية، وحتى هذه النسبة تتناقص تدريجيا بسبب تحويل تركيز المانحين إلى مناطق أكثر إلحاحا، مثل اليمن وليبيا وسوريا، ومؤخرا أوكرانيا (Besaiso 2023).

– من خلال دراسة أجراها البنك الدولي حول الصحة النفسية للفلسطينيين تم تسليط الضوء على التأثير السلبي الذي تخلفه الظروف المعيشية القاسية في غزة والصراعات المتكررة والحصار الخانق على الصحة النفسية لسكانها. حيث كشفت الدراسة أن 71 بالمائة من البالغين في غزة يعانون من الاكتئاب وأن 65 بالمائة منهم تعرضوا لأحداث صادمة. كما ساهم عدم التمكين الاقتصادي وفقدان القدرة على التصرف في زيادة الضغوط النفسية، وخاصة بين الشباب (World Bank 2023).

الجدول 1
لمحة عامة عن التأثير المعلن عنه | قطاع غزة (17 ديسمبر 2024)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

Aspect	
الأشخاص	45,059 ضحية فلسطيني، 107,041 جريح، و10,000 مفقود أو تحت الأنقاض، و1.9 مليون نازح داخليًا (90 بالمائة من سكان غزة)، ومن المتوقع أن يواجه مليون شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)
الأضرار	>87 في المائة من المباني السكنية، >80 في المائة من المرافق التجارية، 155 مرفقًا صحيًا، 188 منشأة تابعة للأونروا، 130 سيارة إسعاف
التعليم	~658000 طالب وطالبة لا يستطيعون الوصول إلى التعليم، وأكثر من 11,893 طالب وطالبة 466 موظفاً تعليمياً قُتلوا، و88 في المائة من جميع المباني المدرسية (496 من أصل 564) لحقت بها اضرار جسيمة تحتاج لإعادة بناء ،
المصدر: OCHA 2024	

تأثير الحرب على غزة (7 أكتوبر 2023)

لا شك أن الصراع المستمر أدى إلى دمار واسع النطاق في جميع جوانب الحياة في قطاع غزة. يقدم الجدول 1 (انظر ص 2) نتائج تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (17 ديسمبر 2024 اليوم 438(OCHA 2024).

2
حوكمة إعادة إعمار غزة بعد حرب 2014

في أعقاب الحرب على غزة عام 2014، والتي كان يُعتقد في ذلك الوقت أنها الحرب الأكثر تدميراً منذ النكبة عام 1948، شكل المانحون مجموعة ثلاثية تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وأدرك المانحون الذين استثمروا بكثافة في إعادة الإعمار بعد الحرب في عامي 2008/2009 و2012 أن الصراع في غزة سيستمر في غياب حل سياسي مستدام، وأكدوا على أهمية مأسسة عملية إعادة الإعمار وضمان الملكية المحلية من خلال تمكين السلطة الفلسطينية من تحمل المسؤولية تجاه إعادة إعمار غزة.

وتضمنت حوكمة إعادة إعمار غزة بعد حرب 2014 الخطوات التالية (انظر الشكل 1)، والتي وافقت عليها السلطة الفلسطينية (مكتب رئيس الوزراء 2015).

في 30 يوليو/تموز 2014، شكل مجلس الوزراء اللجنة الوزارية العليا لإعادة إعمار غزة، برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك محمد مصطفى، الذي استقال في أبريل/نيسان 2015، تاركًا رئيس الوزراء رئيسًا لهذه اللجنة.

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014، شكلت حكومة الوفاق الفلسطينية الفريق الوطني لإعادة إعمار غزة (القرار رقم R.H/M.W/17/21/06)، تحت الإشراف المباشر لمكتب رئيس الوزراء. ولم يكن دور الفريق الوطني هو قيادة التنفيذ، بل العمل كنقطة اتصال وتنسيق وتتبع ومراقبة العمل الذي يتم عبر الوزارات المختلفة. وكانت الوظائف الرئيسية للفريق الوطني لإعادة إعمار غزة كما تم تصميمها هي: (أ) تحديد الأولويات والتخطيط، (ب) المبادئ التوجيهية للسياسات، (ج) دعم التنفيذ، (د) إدارة الأداء، (هـ) التنسيق، (و) التمويل و(ز) الاتصال.
تألف الفريق الوطني من ممثلين كبار من وزارات السلطة الفلسطينية. ولتسهيل التنفيذ، تم إنشاء المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة (NORG) بطاقم عمل بدوام كامل، يعمل تحت الإشراف المباشر للفريق الوطني. وقد تلقى المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة دعمًا سخيًا من الجهات المانحة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS، والبنك الدولي، والكويت.
ولكن من المؤسف أن المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة (NORG) لم يتمكن من تنفيذ مهمتها على أرض الواقع بشكل كامل، ولم تبد السلطة الفلسطينية أي رغبة في تمكينه. كما أن كان يفتقر الموارد الكافية. على الرغم من أنه كان من المخطط في البداية أن يضم الفريق 30 موظفًا، إلا أنه بدأ بخمسة موظفين كبار فقط، ثم انخفض مع مرور السنوات إلى ثلاثة مهندسين. قام المانحون، البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS بتمويل تطوير وتشغيل منصة إلكترونية إحترافية للمساعدة في مراقبة أنشطة إعادة الإعمار وإنشاء التقارير للحكومة والجهات المانحة. ولكن بسبب نقص الموارد، لم يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام، وأصبحت في نهاية المطاف قديمة. ونتيجة لذلك، أصبحت تقارير NORG غير موثوقة ولم تعد الجهات المانحة تستفيد منها، وبالتالي

الجدول 1

لمحة عامة عن التأثير المعلن عنه | قطاع غزة (17 ديسمبر 2024)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

رئيس الوزراء	• الموافقة على القرارات الرئيسية، بما في ذلك الخطط الرئيسية لإعادة الإعمار وقضايا السياسة المقدمة من قبل اللجنة الوزارية العليا • مراجعة تقرير الحالة الشهري/المكتب الوطني
اللجنة الوزارية العليا لإعادة إعمار غزة	• الإشراف على الدعم الفني لجهود إعادة الإعمار • الاجتماع شهريًا لمراجعة تقدم التدخلات ذات الأولوية • الموافقة على المشاريع وقرارات التمويل الرئيسية • مراجعة جميع القضايا التي سيتم إحالتها إلى مجلس الوزراء قبل تقديمها
الفريق الوطني لإعادة إعمار غزة	• تنسيق/الإشراف على تنفيذ كافة أنشطة إعادة الإعمار • إعداد الخطط التنفيذية وتحديد أولويات إعادة الإعمار • قيادة جهود الاتصال الحكومية بشأن إعادة الإعمار • التنسيق مع الجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني • تقديم الدعم اللازم للوزارات
المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة	• قيادة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء عبر جهود إعادة الإعمار بأكملها • الاجتماع أسبوعيًا لمراجعة التقدم بالتفصيل • مراقبة التقدم وحل المشكلات مع وكالات التنفيذ • قيادة المناقشة بين القطاعات حول السياسة والتنفيذ

المصدر: OCHA 2024

توقفـوا عـن دعـم المنصـة.

وبناء على ذلك، توقف المانحون عن دعمهم، وقلصت السلطة الفلسطينية دعمها لNORG. وتم تخفيض مستوى NORG في عام 2019 من مكتب رئيس الوزراء إلى وحدة صغيرة تابعة لوزارة الإسكان والأشغال العامة في رام الله.

وفي قطاع غزة، كانت السلطات الفعلية نشطة في إعادة إعمار غزة وشكلت لجنة عليا لإعادة إعمار غزة تحت قيادة وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة وفي أعقاب كل عدوان على قطاع غزة، أجرت اللجنة عدة حصر للأضرار، فضلاً عن خطط التعافي المبكرة وإعادة الإعمار.

كما قام المانحون بتطوير خططهم الخاصة لإعادة الإعمار، إلى جانب تلك الخطط التي وضعتها السلطة الفلسطينية والسلطات الفعلية في غزة. وقد أدى هذا إلى خلق حالة من الإرباك بسبب غياب سلطة مركزية تحكم عملية إعادة الإعمار. وعلاوة على ذلك، وجد المانحون أنفسهم محاصرين بين السلطة الفلسطينية والسلطات الفعلية في غزة، حيث ينسقون مع السلطة الفلسطينية على المستويين الاستراتيجي والسياسي بينما يحتاجون إلى الاعتراف بدور السلطات الفعلية أثناء التنفيذ. ومن المفارقات أن وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية السابقة (الثامنة عشرة) أرسل خطابات رسمية إلى المانحين تضم تعليمات بعدم التعامل مع السلطات الفعلية في غزة، لكن المانحين تجاهلوا مثل هذه التعليمات. وهذا مثال على الفوضى التي ابتليت بها إدارة إعادة إعمار غزة بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني الذي أعاق جهود إعادة الإعمار.

3
التحديات والدروس المستفادة

الجانب السياسي

غياب الحل السياسي المستدام

في غياب حل سياسي مستدام لمستقبل قطاع غزة، فإن كل جهود إعادة الإعمار ستذهب سدى، وسوف يتكرر الدمار. وعلى إسرائيل أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في العيش في سلام وازدهار، ورفع الحصار وإنهاء الاحتلال.

انهاء الانقسام السياسي الفلسطيني

يجب على الفلسطينيين إنهاء الانقسام السياسي الذي أثر سلباً على قطاع غزة والشعب الفلسطيني بأسره. لا يمكن لأي فصيل فلسطيني أن يحكم بمفرده. ويجب على الفصائل الفلسطينية أن تتعلم كيف تحتضن بعضها البعض وتضع أجندة سياسية وطنية موحدة تهدف إلى إقامة دولة مستقلة وديمقراطية.

قرارات بشأن الحرب والسلام

إن الفصائل الفلسطينية عليها أن تدرك أن السلام لا يقدر بثمن، في حين أن الحرب مكلفة للغاية. إن القرار بين الحرب والسلام يجب أن يكون مؤسسيًا وأن يتخذ على المستوى الوطني. إن الحرب ليست مسألة يتم اتخاذها بناءً على المصالح الفردية لفصائل معينة دون إجماع وطني.

الجانب المتعلق بالحوكمة

إضفاء الطابع المؤسسي على إعادة الإعمار

بما أن غزة تعرضت لسلسلة من الاعتداءات الاسرائيلية، والتي قد تستمر للأسف في ظل الاحتلال الإسرائيلي والجمود السياسي، فمن الأهمية بمكان إنشاء مؤسسة محلية مهنية مستدامة لقيادة التدخلات خلال مراحل الاستعداد والاستجابة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار. ونظرًا لأن الضفة الغربية تشهد أيضًا اعتداءات متكررة وتدميرًا في ظل الاحتلال، فهناك حاجة ملحة إلى مؤسسة على مستوى الدولة لإدارة الكوارث وإعادة الإعمار. لهذا يجب تشكيل وادارة هذا الكيان الوطني على أساس الاعتبارات الفنية، متجنباً الأجندات السياسية التي قد تعيق عمله. ويمكن أن يكون هذا الكيان تابعاً لرئيس دولة فلسطين أو لمكتب رئيس الوزراء، ويكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بعد إعادة تفعيله. يجب تمكين هذا الكيان بالقانون، وأن يحصل على الدعم المالي والمساعدة الفنية التي يحتاجها.

ومع ذلك، وفي ظل غياب حكومة موحدة واستمرار الانقسام السياسي بين الفلسطينيين، فإنه يجب تمكين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص من لعب دور في جهود إعادة الإعمار. وعلى الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية والسلطات الفعلية أن تقبل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المشاركة والملكية المحلية

كان الفريق الوطني لإعادة إعمار غزة يتألف في البداية من ممثلين عن الوزارات الحكومية فقط. لكن لتعزيز المشاركة المحلية، ينبغي للجهات الفاعلة غير الحكومية الرئيسية مثل منظمات المجتمع المدني البارزة ومؤسسات القطاع الخاص أن تشارك بنشاط في جهود إعادة الإعمار في إطار حوكمة مستدامة وليس على أساس مؤقت.

مشاركة المجتمعات المحلية

تتمتع المنظمات الاهلية بإمكانية وصول أفضل وأسرع إلى فئات المجتمع المحلي مقارنة بالحكومة. وعليه، فمن الضروري إنشاء لجان طوارئ مجتمعية محلية وتمكينها وتدريبها.

التطوع

تعزيز روح التطوع، وخاصة بين الشباب والشابات، للمشاركة في جهود الاستجابة للكوارث والطوارئ. ويجب دمج التربية المدنية ومبادئ المواطنة الصالحة في المناهج الدراسية. يجب على طلاب الجامعات إكمال عدد من ساعات العمل التطوعي الإلزامية قبل التخرج. وتضع بعض الجامعات مثل هذه الشروط في نظامها الأكاديمي ولكنها لا تطبق.

آلية إعادة إعمار غزة (GRM)

آلية إعادة إعمار غزة (GRM) هي اتفاقية مؤقتة بين الحكومة الفلسطينية وحكومة إسرائيل تم التوصل إليها بوساطة الأمم المتحدة في سبتمبر 2014 والتي منحت إسرائيل السيطرة الكاملة على بناء وإعادة إعمار غزة. وفقًا للاتفاقية، تتمتع إسرائيل بالسلطة الكاملة في الموافقة على مشاريع إعادة الإعمار أو رفضها، وكذلك قبول أنواع وكميات مواد البناء، بالإضافة الى شرط الموافقة على البائعين والموردين والمقاولين ايضا. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع إسرائيل بالحق في الموافقة على قائمة الأفراد المؤهلين لإعادة بناء المساكن أو رفضها.

من المفارقات أن اتفاق آلية إعادة إعمار غزة قد أضفى الطابع الرسمي والشرعي على الحصار، وهو ما مكن إسرائيل من فرض سيطرة واسعة النطاق على دخول المواد.
لقد تسببت آلية إعادة إعمار غزة GRM في تأخير إعادة إعمار غزة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معاناة الناس. على سبيل المثال، في عام 2016، استغرقت إسرائيل ما معدله 207 أيام للموافقة على مشاريع الإعمار (NORG 2017). وعلاوة على ذلك، زودت آلية إعادة إعمار غزة GRM إسرائيل بمعلومات استخباراتية مفصلة تم استخدامها أثناء هذا الصراع الحالي. بحيث كل وحدة سكنية يتم إعادة بنائها، على المالكين توفير إحداثيات موقع المنزل و مخططات هندسية كاملة للمنزل.
بمرور الوقت، أدركت جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الجهات المانحة، أن استخدام آلية إعادة إعمار غزة GRM جعل إعادة إعمار غزة مستحيلة. في 14 فبراير 2018، التقى السيد ملادينوف (الذي كان منسق الأمم المتحدة الخاص

لعملية السلام في الشرق الأوسط في ذلك الوقت) مع رئيس الوزراء الفلسطيني وإسرائيل، واتفقوا جميعًا على مراجعة آلية إعادة إعمار غزة (UNSCO 2018). وللأسف، لم يتغير شيء على أرض الواقع. ومع ذلك، في مارس 2019، أعلنت الأمم المتحدة عن تحسين آلية إعادة إعمار غزة (OCHA 2019) لتسهيل تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية من خلال توسيع عدد المقاولين والشركات المسموح لها باستيراد المواد؛ وتوفير قدر أكبر من الوصول للمانحين لمراقبة مشاريعهم؛ واعتماد مواعيد نهائية واضحة للموافقة على المشاريع؛ وتوضيح إجراءات استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج؛ وغيرها من التعديلات الفنية لجعل الآلية أكثر سهولة في الاستخدام والمساعدة في تحفيز النشاط الاقتصادي. وقد جاء هذا التحسن متأخرًا جدًا، حيث حدث بعد خمس سنوات من حرب 2014، وبعد أن انخفضت أنشطة إعادة الإعمار بشكل كبير.

باختصار، إن إعادة إعمار غزة تتطلب آلية تعمل على تسريع البناء وتسهيل دخول مواد البناء والمعدات الثقيلة.

قدرة المقاولين المحليين

إن الدمار في غزة هائل، وإعادة الإعمار تتجاوز قدرة المقاولين المحليين الذين على الرغم من خبرتهم الفنية، يفتقرون إلى المعدات الثقيلة والموارد المالية اللازمة. لتسريع العملية، من الضروري إشراك شركات البناء الإقليمية والدولية.

وبحسب تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP 2024)، فإن كمية الأنقاض المقدرة تبلغ 39 مليون طن، وقد يستغرق التخلص من جميع الأنقاض باستخدام الموارد المتاحة 15 عامًا.[1] كان عدد الشاحنات المتاحة في غزة قبل 7 أكتوبر 2023 محدودًا بـ 105 شاحنة فقط، حيث فرضت إسرائيل قيودًا على دخول الشاحنات والمعدات الثقيلة. وقد تضررت العديد من هذه الشاحنات خلال الحرب الجارية.

ويظهر ذلك ضرورة السماح بدخول معدات البناء الثقيلة لتسهيل أنشطة إعادة الإعمار.

البناء نحو الأفضل

يجب أن تتبنى عملية إعادة إعمار غزة مبدأ "البناء نحو الأفضل"، مع التركيز على التعافي بعد الأزمة لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة. ويتضمن ذلك دمج الدروس المستفادة لدعم البنية الأساسية والأنظمة والمجتمعات المحلية في مواجهة الصدمات المستقبلية، وتعزيز الشمولية، وضمان دعم جهود التعافي للتنمية المستدامة طويلة الأجل.

تصنف آلاف المنازل في غزة على أنها غير مستوفية لمعايير السكن اللائق ، وهي مبنية من هياكل مؤقتة في مناطق عشوائية. بحيث يجب أن تهدف عمليات إعادة الإعمار إلى تحسين هذه المنازل المدمرة.

فرصة لإعادة التخطيط

إن المخطط الحضري الشامل لقطاع غزة و الذي تم إعداده في حقبة السلطة الفلسطينية قبل ربع قرن ، أصبح قديم ، وبدون تنفيذ سليم للقانون، لن تتمكن البلدية من فرض قواعد البناء، مما يؤدي إلى خلق بيئة حضرية فوضوية. إن الدمار الهائل الذي لحق بالبنية الأساسية والمباني يوفر فرصة للتخطيط الحضري الحديث، الذي يلبي احتياجات الناس.

1 بناءً على افتراض أن 105 شاحنة (سعة 12 متر مكعب/19 طن) ستكون متاحة لنقل الحطام والعمل في نوبات مدتها 8 ساعات، 30 يومًا في الشهر.

4
الطريق إلى الأمام

السيناريو المثالي

إن السيناريو المثالي يتلخص في حكومة فلسطينية مركزية فعّالة ومتمكنة تشرف على الضفة الغربية وغزة، إلى جانب مجلس تشريعي فلسطيني (PLC) فعال. وفي هذا الوضع، تُتَّخَذ القرارات بشأن السلام والحرب داخل المؤسسات الفلسطينية: السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الوزراء)، والسلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، بالتشاور مع الزعماء السياسيين الرئيسيين.

يتضمن الهيكل المقترح إنشاء «اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة الكوارث» (PNDMC) تغطي قطاع غزة والضفة الغربية، حيث أن كليهما معرضان للكوارث. وستكون هذه الهيئة دائمة وتعمل بالتعاون مع الهياكل القائمة. وفي العديد من البلدان،[1] تندرج مثل هذه اللجنة تحت إشراف وزارة الداخلية، بينما تندرج في بلدان أخرى[2] لمكتب رئيس الوزراء. ويتم تحديد دور هذه اللجنة وولايتها في مرسوم رئاسي. إن اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث PNDMC قادرة على لعب دور حاسم في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها على المستوى الوطني. ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة صياغة السياسات؛ ووضع الخطط الاستراتيجية؛ والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين؛ والرصد والتقييم؛ والتوعية العامة؛ وتعبئة الموارد، فضلاً عن صياغة التشريعات واللوائح المتعلقة بإدارة الكوارث. وتعمل اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث كسلطة مركزية لإدارة الكوارث ويجب أن تقود اللجنة الوطنية لإعادة إعمار غزة من خلال التركيز على هذه المناطق للاستجابة بفعالية للكوارث، وتقليل تأثيرها، والمساعدة في التعافي السريع.

السيناريو الأكثر احتمالا

ولكن للأسف فإن المأزق السياسي الفلسطيني من المتوقع أن يستمر، إلى جانب الانقسام السياسي بين الفلسطينيين. من غير المرجح أن يتم حل هذا الانقسام في الأمد القريب وتشكيل حكومة موحدة قادرة على الإشراف على إعادة إعمار غزة. وتصر السلطة الفلسطينية، باعتبارها هيئة فلسطينية شرعية معترف بها، على تولي قيادة إعادة إعمار غزة، في حين تصر السلطات الفعلية في غزة على الاضطلاع بدور في إعادة الإعمار إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين. والواقع أن الإغاثة وإعادة الإعمار بعد الكوارث أمر حساس جدا للوقت، ولا يوجد لدينا ترف الوقت لدعوة الفصائل الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات، لأن ضحايا الحرب لا يستطيعون الانتظار.

---

2 الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الهند، استراليا، وما شابه.
3 الأردن، مصر، المملكة المتحدة، وما شابه.

الجدول 2
اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة الكوارث

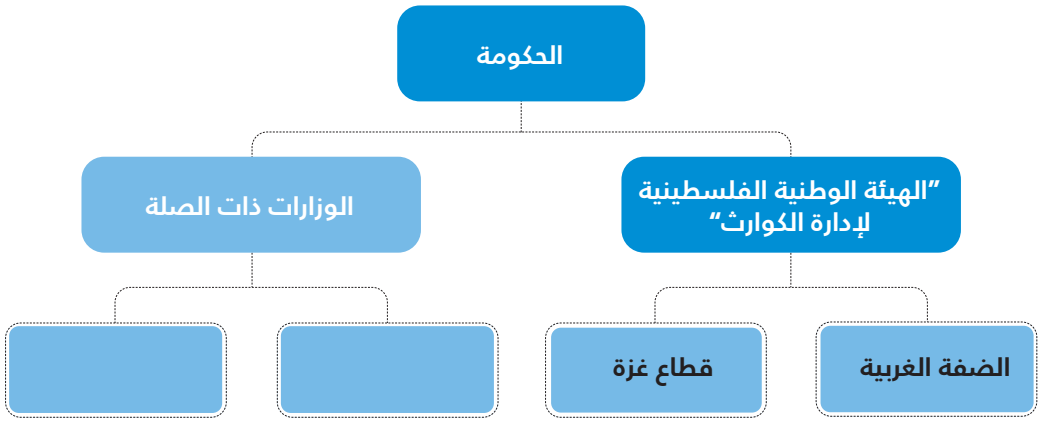

المصدر: اقتراح المؤلف

الشكل 3
الهيكل الإداري المقترح لإعادة إعمار غزة

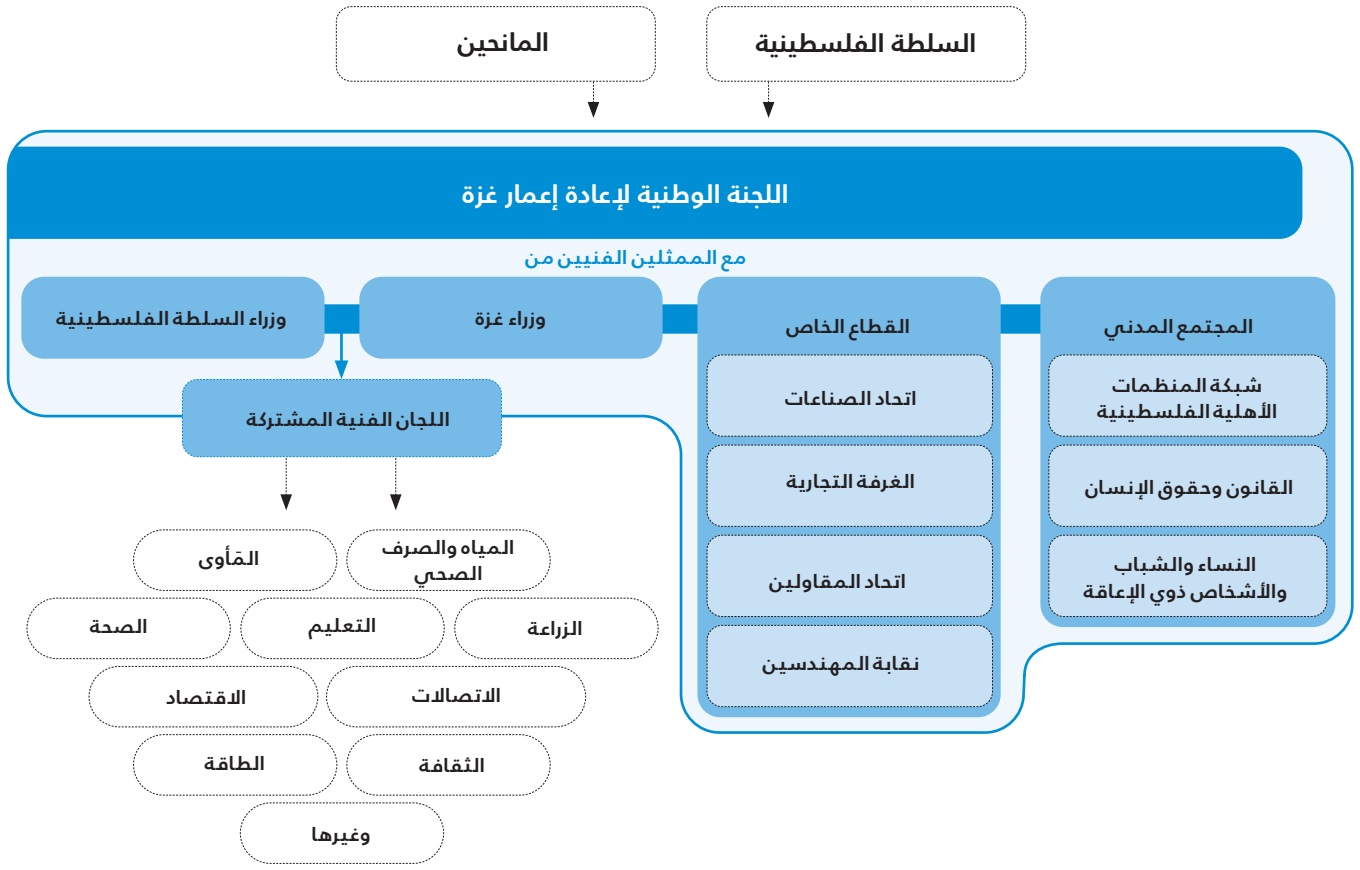

المصدر: المؤلف

إن هذا الوضع المعقد يفرض علينا إعطاء المزيد من الاستقلالية للمستوى الفني، لقيادة جهود إعادة الإعمار وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهنا يتعين على المستوى السياسي والفصائل الفلسطينية أن تتراجع إلى الوراء لمنع أي تعقيدات سياسية قد تعيق المستوى الفني من الاستمرار في أنشطة إعادة الإعمار التي من شأنها أن تزيد معاناة الناس. إنها مسألة إنقاذ الأرواح، وفي سعيها إلى تحقيق ذلك نتوقع المزيد من المرونة من المستوى السياسي.

يتم شرح الهيكل المقترح أدناه:

– اللجنة الوطنية لإعادة إعمار غزة NCGR هي هيئة فنية مستقلة مسؤولة عن إعادة إعمار غزة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستويات الفنية الموجودة في الوزارات المعنية في غزة والضفة الغربية.

– وبما أن السلطة الفلسطينية هي الهيئة الحكومية الوحيدة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، فإن اللجنة ستكون تحت سلطة السلطة الفلسطينية.
– سوف تقوم اللجنة الوطنية لإعادة إعمار غزة NCGR بالتنسيق المباشر مع الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية، والتي ينبغي أن تظهر بعض المرونة لتمكين الكيان الفني من العمل بشكل فعال.

– ويجب أن تضم اللجنة الوطنية لإعادة إعمار غزة NCGR ممثلين فنيين من وزارات السلطة الفلسطينية، ووزارات غزة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

– وقد اكتسبت الخبرات الفنية داخل الوزارات في غزة خبرة قيمة في إدارة جهود إعادة إعمار غزة خلال النزاعات السابقة، وخاصة وزارة الأشغال العامة والإسكان، التي تمتلك ذاكرة مؤسسية وقاعدة بيانات مفصلة وأصبحت المرجع لجميع الجهات المانحة.

– يجب أن يضم القطاع الخاص ممثلين عن المؤسسات الرئيسية ذات الصلة بإعادة الإعمار، وهي اتحاد الصناعات، وغرفة التجارة، واتحاد المقاولين، ونقابة المهندسين.

– يجب أن يكون المجتمع المدني ممثلاً بمنظمات شاملة مثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO، إلى جانب مجموعات تركز على الحقوق القانونية وحقوق الإنسان، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.

– على المستوى الفني، يجب أن يتضمن الهيكل لجانًا فنية مشتركة تضم وزارات من السلطة الفلسطينية، ووزارات من غزة، وممثلي الجهات المانحة.

يظهر الهيكل المقترح في الشكل 3.

الاستعداد للطوارئ على مستوى المجتمع

في أعقاب حرب 2014، أصبح من الواضح أن دور المجتمعات المحلية قبل الكوارث وأثناءها وبعدها أمر بالغ الأهمية. وقد وضع مؤلف هذه الورقة خطة استعداد للطوارئ قائمة على المجتمع المحلي(Besaiso 2016) تغطي 15 مجتمعًا معرضًا للخطر. وتضمنت الخطة إنشاء ما مجموعه 21 لجنة للاستجابة للطوارئ: 15 لجنة على مستوى المجتمع، وخمسة على مستوى المحافظة، وواحدة على المستوى المركزي. كما قدم المؤلف التدريب لأعضاء اللجنة والمتطوعين. وستكون هذه اللجان تحت إشراف اللجنة الوطنية للاستجابة للطوارئ، بهدف تعزيز إمكانية الوصول للمجتمعات المحلية وضمان مشاركتها.

هيكل لجان المجتمع المحلي

تتوزع مشاركة المجتمع المحلي على ثلاثة مستويات في إطار نهج من الأسفل إلى الأعلى:

(أ) لجان المجتمع التي تضم الجهات الفاعلة والمتطوعين المحليين.

(ب) لجان المحافظة (خمس لجان إجمالاً) تمثل لجان المجتمع.

(ج) لجنة مركزية تمثل لجان المحافظة الخمس.

5

خاتمة

إن النهج المتبع في إدارة جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الهيكل المؤسسي الذي أنشئ بعد حرب 2014 والمشاكل المتعلقة بآلية إعادة إعمار غزة. كما ينبغي أن يكون واقعياً فيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني المستمر. لذلك تقترح هذه الورقة هيكلاً لا يشمل المستويات الفنية للوزارات المعنية في غزة والضفة الغربية فحسب، بل وأيضاً المجتمع المدني والقطاع الخاص وينسق أنشطته بشكل وثيق مع اللجان المحلية على الأرض.

المراجع

Besaiso, Mamoun (2016): Community-Based Emergency Preparedness Plan, developed by Mamoun Besaiso for Dan Church Aid, June 2016.

Besaiso, Mamoun (2023): Impact of External Constraints on the Local Economy in the Gaza Strip, PNGO.

NORG (2017): Monthly Reconstruction Report.

OCHA (2019): Improvements to the mechanism for the import of restricted items to Gaza likely to facilitate implementation of humanitarian interventions, https://www.ochaopt.org/content/improvements-mechanism-import-restricted-items-gaza-likely-facilitate-implementation.

OCHA (2024): Reported impact snapshot, Gaza Strip (26 June 2024), https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-26-june-2024.

Prime Minister Office (2015): Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza Reconstruction.

UN Environment Programme (UNEP) (2024): Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts, 18/06/2024, https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-conflict-gaza-preliminary-assessment-environmental-impacts.

United Nations (UN) (2012): Gaza in 2020: A liveable place? – Report by the UN Country Team in the OPT, https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-195081/.

UNSCO (2018): Statement by United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/statement_by_un_special_coordinator_mladenov_-_15_february_2018.pdf.

World Bank (2023): The Palestinian Psychological Conditions Survey (PPCS), The World Bank, March 2023.

عن المؤلف

مأمون بسيسو هو مستشار أول شارك في العديد من التدخلات في الأزمات وما بعد الصراع في قطاع غزة وليبيا والعراق. وفي فلسطين، أجرى تقييمات للأضرار في خمس حروب (2009 و2012 و2014 و2021 و2024) وشارك في وضع خطط التعافي المبكر. كما وضع خطط التأهب للطوارئ لـ 15 مجتمعًا محليًا في غزة. كما قاد العديد من التدخلات في المناطق المعرضة للصراع عبر قطاعات مختلفة.

حول المشروع

"وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة" هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كيانًا منفصلًا، بل باعتباره جزءًا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب فلسطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

© 2025